ادارة ريغان تصعد سباق التسلح

وعودها لشعوب العالم : فقر، جهل، تخلف، بطالة

حدد وزير الدفاع الامريكي الجديد "وينبرجر" مهمته باعادة تسلح امريكا وقال في خطابه الاول الموجه للقوات الامريكية "اتفهم جيدا جدا الحاجة لاضافة الكثير للقوة العسكرية الامريكية".

ولتنفيذ هذه المهمة اعلن الوزير الجديد بانه لا يؤمن بزيادة الميزانية بنسبة ثابتة "اقترحت الادارة السابقة زيادة ٥ بالمئة سنويا".

كل ذلك من اجل "البدء بالعمل من الان للحفاظ على التوازن الاستراتيجي" على حد تعبير الوزير الجديد.

لكن وينبرجر يتجاهل تماما خلاصة اربع سنوات لسلفه هارولد براون الذي اعلن ان "تحديث السلاح الامريكي حسب خطة كارتر يمكن من الحفاظ على التكافؤ الهش فيما تبقى من هذا العقد". وقال "ان التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي متكافئ تقريبا الا ان معاهدة سالت ٢ التي كانت سليمة تجعل التوازن الاساسي اسهل واقل تكلفة لنا ولذلك بما تفرضه من تحديدات للقدرة السوفياتية".

واذا كانت تعهدات الوزير الجديد او استخلاصات سلفه تشير الى ميل الميزان الاستراتيجي لغير صالح الولايات المتحدة فليس مرد ذلك ابدا الى ضعف ارادة ادارة كارتر بل يستند الى تغيرات تاريخية موضوعية حدثت في العالم ولا يمكن الغاؤها ولا يمكن اصلاح الميزان بحماس وزير جديد. وبالتالي على الولايات المتحدة ان تتخلى عن سياسات الاملاء من موقع القوة وفرض السلام بالقوة" فلم تعد منذ امد بعيد تملك القدرة على ذلك.

ان ما يسمى باعادة تسليح امريكا او تحديث السلاح الامريكي سيضع العالم من جديد على الطريق الخطر لسباق التسلح والذي تعاني منه امريكا قبل غيرها.

ثمن سباق التسلح

ولنطرح هذا السؤال ما هو ثمن سباق التسلح الجاري الان؟

ينفق العالم على التسلح في الوقت الحالي ٥٠٠ مليار دولار وسيرتفع هذا الرقم ١٠٠ مليار اخرى في العام القادم في حين يمو كل عام ما بين ٣٠ – ٤٠ مليون انسان من الجوع، وفي العالم ٨٠٠ مليون من الاميين و ١٥٠٠ مليون يفتقرون الى العناية الصحية الاولية

ان توفير ما بين ٨ الى ١٠ بالمئة من الانفاق العسكري يكفي للقضاء على الجوع والجهل وكثير من الامراض.

ان الحكمة تقضي بالتخلي عن خطط التسلح وتوفير الاموال للاغراض السلمية، لكن هذه الفكرة تلقى معارضة في الغرب لانها تقضي على الارباح التي تبيض ذهبا لتجار الموت اصحاب صناعة السلاح.

لا مفاجآت

يؤكد مؤيدو سباق التسلح ان زيادة الانفاق العسكري تعني توسيع الانتاج ووظائف جديدة، وتخفيض ميزانيات التسلح يؤدي لا محالة الى اغلاق المصانع وحدوث البطالة.

مثل هذا المنطق له وجاهته اذا دعم بامثلة كلاسيكية – مثال المانيا النازية مثلا – لكن الاقتصادي الامريكي المشهور وازلي ليونتيف الحاصل على جائزة نوبل يقول ان اقتطاع ٨ مليارات من ميزانية البنتاغون سيؤدي الى خسارة ٢٥٤ الف مكان عمل لكن تشغيلها في الانتاج السلمي سيوفر ٥٤٢ الف وظيفة جديدة.

سياسة قلب الحقائق

سنة ٧٥ عقد في شيكاغو مؤتمر وطني ناقش وضع "ميزانية سلام" واقترح توفير ١٢٥ مليار دولار تقتطع من ميزانية البنتاغون والسي آي ايه ومكتب التحقيقات الفيدرالي. واكد المؤتمر بصفةخاصة على ان التخفيض لن يضعف قدرة امريكا الدفاعية ولكن سيوفر ٤٫٨ مليون وظيفة جديدة.

وكل الابحاث التي اجريت في الولايات المتحدة جاءت بنتيجة واحدة وهي انه لو اعيد تشغيل مخصصات التسلح في الاغراض السلمية لتقلصت البطالة وازداد عدد العاملين.

العمل والميزانية

وحسب الاحصاءات الرسمية يعمل في صناعة السلاح والقوات المسلحة للولايات المتحدة ٥ ملايين اي ٥ بالمئة من مجموع القوى العاملة في حين تزيد ميزانية وزارة الدفاع عن ٢٥ بالمئة من الميزانية العامة. وفي عهد كارتر كانت ارقام ميزانية الدفاع ١٠٠ر مليار دولار عام ١٩٧٧، ١٦٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ ومع ذلك ارتفعت البطالة من ٧ ملايين الى ٨ ملايين عاطل عن العمل.

قتل الحنفية

صرح ادموند ماسكي وزير الخارجية السابق في العام الماضي "التضخم هو العدو القادر على تدمير الاقتصاد الامريكي وليس الاتحاد السوفياتي او اي عدو آخر".

ارتفع معدل التضخم من ٥ بالمئة

عام ٧٦ الى ١٣ بالمئة الان والسنوات القادمة لا تبشر بالخير.

عبء دفع الضرائب

ادى ازدياد النفقات الحربية "للبنتاغون" الى ازدياد نسبة الضرائب المفروضة على المواطنين الاميركيين. وقد ارتفعت هذه النسبة من ١٧ سنت لكل دولار قبل الحرب العالمية الثانية الى ٤٠ سنتا لكل دولار الان. لكل مواطن امريكي. ان هذه الضرائب تبقى غير كافية لتغطية جميع المصروفات الرسمية، وتضطر الدولة الى الاستعانة بالقروض للتعويض عن العجز في الميزانية.

امريكا تئن تحت وطأة الديون

كما ان هذه السياسة حولت الولايات المتحدة الى اكبر بلد مدين في العالم من حيث الديون الداخلية والخارجية. فقد قفزت هذه الديون من ٣٨٠ بليون دولار في عام ١٩٧٠ الى ٩٠٠ بليون دولار في هذا العام

تراجع الصادرات

ولوحظ ايضا ان صادرات الولايات المتحدة اخذت تفقد قدرتها على المنافسة في السوق العالمي. وقدحدد الاقتصادي المشهور "فيليكس روتمان" تبرير هذا الواقع بالاعباء العسكرية التي تتحملها الميزانية الاميركية والتي لا يمكن مقارنتها بالاعباء المقابلة في ميزانيات الدول الغربية الاخرى. وفي الوقت الذي اجتاز فيه الاقتصاد الامريكي عقبة العسكرة، فان منافسيه في الاسواق الغربية شعروا بالنتائج السلبية للتحضيرات العسكرية، واكتشفوا ان التخطيط لزيادة النفقات العسكرية بنسبة ٣ بالمئة يشكل خطرا على اقتصاد دول اوروبا الغربية.

امريكا دولة المشاكل الاقتصادية

ويعتبر الاستنتاج الذي توصل اليه "جيمس تريريز" الاقتصادي المسؤول في مركز معلومات وزارة الدفاع الاميركية في واشنطن بمثابة تاكيد آخر على ازمة امريكا، وما قاله "تريريز" ان امريكا دولة لها مشاكل اقتصادية خطيرة، وانها بالكاد تستطيع دعم نفقاتها الدفاعية الحالية، وبهددها خطر الانهيار الحقيقي اذا زيد هذا العبء بشكل كبير".

المصروفات العسكرية للدول النامية بمليارات الدولارات حسب اسعار ١٩٧٨

المنطقة	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٩
الشرق الاوسط	٢ر٤	١٠ر٥	٢٢ر١
افريقيا	٠ر٩	٢ر٥	١٠ر٣
الشرق الاقصى عدا الصين واليابان	٣ر٣	٦ر٣	١٢ر١
امريكا اللاتينية	٣ر١	٥ر٠	٧ر٨
المجموع	٩ر٧	٢٧ر١	٦٣ر٣

كبريات البلدان في المصروفات العسكرية

اسم البلد	المصروفات السنوية بالدولار لكل فرد
الولايات المتحدة	٥٢٧
المانيا الغربية	٢٧٨
النرويج	٢٢٥
بلجيكا	٢٢٤
هولندا	٢١٤
بريطانيا	٢٧٦

الفاشيون الجدد اثناء العمل

الصورة العليا مجموعة من الفاشيين يقومون بضرب احد معارضيهم والصورة السفلى احد المشتبه بهم في وضع القنبلة في محطة قطار بولونا في ايطاليا والتي راح ضحيتها اكثر من ٨٠ قتيل.

تدل الدراسات التي نشرت مؤخرا عن جامعة كامبردج البريطانية على ان عدد العاطلين عن العمل في انجلترا سيصل الى ثلاثة ملايين عاطل مع نهاية العام الحالي.

وتقدر احدى المؤسسات التجارية البريطانية ان تزداد نسبة انخفاض الانتاج الصناعي في بريطانيا بنسبة ٦ بالمئة في العام الحالي. ويذكر ان العام الماضي سجل انخفاضا في الانتاج الصناعي البريطاني بلغ ٨٫٥ بالمئة.

المتظاهرون الايرلنديون البالغ عددهم ٤٠ الف مواطن والذين تجمعوا في العاصمة دبلن، يتظاهرون احتجاجا على سياسة الحكومة البريطانية القمعية في ايرلندا.

تظهر الصورة المتظاهرين وهم يحملون صورا لبعض المعتقلين الذين اعلنوا اضرابا عن الطعام مطالبين باعتبارهم معتقلين سياسيين.

يبدو ان "بندقية" اتولايا المتحدة لم تعد كافية لبقاء النظم الفاشية في السلفادور. فقد سارعت الامبريالية الاميركية بدورها ايضا

بيان وزارة الخارجية الأفغانية بمناسبة مؤتمر القمة الاسلامي

اصدرت وزارة خارجية جمهورية افغانستان الديمقراطية بيانا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي شرحت فيه الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، كما اشار الى المؤامرات الامبريالية على الدول الاسلامية والتي جندت لتنفيذها القوات العسكرية والقواعد والاساطيل.

واكد البيان ان اهم المواضيع امام المؤتمر يجب ان تكون ايجاد الوسائل الفعالة لمساعدة الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة وتحرير القدس.

وانتقد البيان فرض ما يسمى "القضية الافغانية" على المؤتمر "على انه لا يخدم مصالح الدول الاسلامية بل يخدم الاوساط الرجعية الحاكمة في عدد من الدول الاسلامية في حملتها الدعائية المعادية لافغانستان والاتحاد السوفياتي".

واعلن البيان باسم حكومة افغانستان الديمقراطية بانه لا توجد اسس للعداء بين افغانستان وباكستان وايران ولا يوجد اي مطالب حدودية بين هذه الدول وان سبب المشكلة ان بعض المتمردين الافغان وبتشجيع من الامبريالية الامريكية وعملائها الصينيين يتخذون من مراكز انطلاق لهم من اراضي الدول، للتخريب والاعتداء على جمهورية افغانستان الديمقراطية.

واعاد البيان الى الاذهان الاقتراحات الافغانية البناءة لاعادة العلاقات الطبيعية وحسن الجوار بين هذه الدول والتي تضمنها بيان الحكومة الافغانية من ١٤ ايار سنة ١٩٨٠.

كما اشار ان القوات السوفياتية الموجودة في افغانستان بطلب من الحكومة الافغانية وبموجب نظام هيئة الامم المتحدة انما وجدت لمساعدة الشعب الافغاني لرد الاعتداء الواقع عليه من الخارج وستنتهي مهمتها بانتهاء هذه الاعتداءات وبضمان عدم تكرارها.

واشارت وزارة الخارجية الافغانية في بيانها ان محاولات فرض ما يسمى "بالقضية الافغانية" يهدف لفت الانظار عن القضايا الملحة للعالم الاسلامي، ومن اجل قطع الطريق على مثل هذه المحاولات، يجب اتخاذ الاجراءات الضرورية لبحث القضايا الحادة من اجل عدم اضاعة الوقت في بحث امور تسيء الى وحدة العالم الاسلامي.

وتذكر وزارة الخارجية في ختام بيانها ان قرار تجميد عضوية افغانستان المؤقت في المؤتمر الاسلامي قرار غير عادل ولا يعتمد على اي اساس. وبناء على ذلك ومن كامل مسؤوليتها تعلن حكومة افغانستان الديمقراطية انها لا تعتبر نفسها ملزمة بقرارات المؤتمر في غياب وفد افغاني رسمي وان هذه القرارات ليس لها اي قوة قانونية بالنسبة لجمهورية افغانستان الديمقراطية.

الطليعة
أسبوعية سياسية

صاحب الامتياز والمحرر المسؤول
الياس فرحات

رئيس التحرير
بشير البرغوثي

ص. ب ١٩٣٧٢
القدس

تلفون: بانتظار الرد على طلب مقدم للبريد منذ شهر آذار ١٩٧٨

مطبعة
صلاح الدين